

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن



إحاطة المبعوث الأممي الخاص هانس غرونديبرغ إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

23 تموز/يوليو 2024

شكرًا لك سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، بينما أقدم إحاطتي اليوم، فإن مسار التطورات في اليمن منذ بداية العام يسير في الاتجاه الخاطئ إذا لم تتم معالجته، فقد يصل إلى نقطة حرجة. البعد الإقليمي للنزاع في اليمن يزداد وضوحًا. ويُترجم التصعيد في المجال الاقتصادي إلى تهديدات علنية بالعودة إلى الحرب الشاملة. كما تزيد جماعة أنصار الله من حدة قمعها للمجال المدني والمنظمات الدولية. وبينما أبدت الأطراف استعدادها للمشاركة في الحوار في المجال الاقتصادي، وهو ما أرحب به، أكرر تحذيري للمجلس من خطر العودة إلى حرب شاملة وعواقبها المتوقعة من معاناة إنسانية وتداعيات إقليمية. لدينا مصلحة ومسؤولية مشتركة لتجنب ذلك.

سيدي الرئيس، لقد مضت قرابة سبعة أسابيع منذ أن قامت جماعة أنصار الله باحتجاز ثلاثة عشر زميلًا من الأمم المتحدة تعسفيًا، بالإضافة إلى عشرات من موظفي المنظمات الدولية والمحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وكثير منهم يدمون عمل الأمم المتحدة. من بين الذين احتجزوا تعسفيًا، هناك على الأقل أربع نساء. أعلم من خلال تواصل مع أفراد العائلات أنهم يشعرون بالخوف على مصير أمهاتهم وأبنائهم وبناتهم وأخواتهم وإخوانهم المحتجزين حاليًا. فقد مر قرابة شهرين دون معرفة مكان احتجازهم أو الظروف التي يتم احتجازهم فيها. قرابة شهرين، ولم نسمع أي أخبار عنهم. بالإضافة إلى ذلك، فهناك أربعة موظفين آخرين من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان واليونسكو محتجزون منذ فترات أطول، تحديدًا منذ عامي 2021 و2023.

دعوني أقول بوضوح: جميع الموظفين المحتجزين هم أشخاص يعملون يوميًا من أجل بلدهم، من أجل اليمن. يقدمون الإغاثة الإنسانية لمن يحتاجها. يحافظون على تراث البلاد. ويعملون في مجالات الوساطة والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء السلام. لولا هؤلاء الموظفين ومنظماتهم، لكانت آثار الحرب على سكان اليمن أشد سوءًا. لذا، أكرر مطالبتي إلى جماعة أنصار الله بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم والامتناع عن احتجاز أي موظفين إضافيين من الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني.

سيدي الرئيس، بلغ مسار التصعيد المستمر منذ سبعة أشهر مستوى جديدًا وخطيرًا الأسبوع الماضي. أشعر بقلق بالغ إزاء الأنشطة العسكرية الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك هجوم بالطائرات المسييرة على تل أبيب من قبل جماعة أنصار الله في 19 يوليو، والهجمات الإسرائيلية التي أعقبت ذلك على ميناء الحديد ومنشآت النفطية والكهربائية في 20 يوليو. مازلت قلقًا للغاية بشأن استمرار استهداف الملاحة الدولية في البحر الأحمر والممرات المائية المحيطة به. تشير التطورات الأخيرة إلى أن التهديد ضد الشحن الدولي يتزايد من حيث النطاق والدقة. فقد تعرّضت السفن التجارية للغرق والأضرار، وسقط مدنيون قتلى، ولا يزال طاقم السفينة "جلاكسي ليدر" محتجزًا بشكل تعسفي، وعُرقلت التجارة الدولية. وفي الوقت نفسه، استمرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تنفيذ ضربات على

الأهداف العسكرية في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله. من المقلق أنه لا توجد إشارات على خفض التصعيد، فضلاً عن عدم وجود أي حلول في الأفق. هذه التطورات الأخيرة تظهر الخطر الحقيقي لتصعيد مدمر على مستوى المنطقة.

سيدي الرئيس، يظل الوضع على الجبهات مصدر قلق أيضًا. فعلى مدى الأشهر الماضية، شهدنا زيادة في التحضيرات العسكرية والتعزيزات. وفي هذا الشهر، تم الإبلاغ عن اشتباكات على طول عدة خطوط أمامية، بما في ذلك الضالع والحديدة ولحج، ومأرب وصعدة وتعز. وبينما ظلت مستويات العنف محتواة نسبيًا مقارنة بفترة ما قبل هدنة 2022، فإن التوجه الأخير للتصعيد المصحوب بتهديدات مستمرة بالعودة إلى حرب شاملة يظهر مدى هشاشة الوضع.

سيدي الرئيس، رغم قلقي بشأن المسار العام الذي تسلكه اليمن، يشجعي أن الأطراف قد أبلغتني ليلة أمس أنها اتفقت على مسار لتهدئة دورة الإجراءات والتدابير المضادة التي هدفت لتشديد القبضة على القطاع المصرفي وقطاع النقل. يأتي هذا التفاهم بعد شهور من العمل المكثف من قبل مكثتي للبحث عن حلول والتحذير من المخاطر الجسيمة التي قد يتعرض لها الشعب اليمني جراء هذا التعمق في تسليح الاقتصاد. أرحب بقرار الأطراف لاختيار مسار الحوار وأتطلع إلى المزيد من العمل معهم لدعمهم في تنفيذ التزاماتهم فيما يتعلق بالقطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية. يظل الهدف هو تحقيق عملة موحدة، وبنك مركزي موحد ومستقل، وقطاع مصرفي بعيد عن التدخلات السياسية. أود أيضًا أن أشير إلى الدور الهام الذي لعبته المملكة العربية السعودية في التوصل إلى هذا التفاهم.

إلا إنني أستطيع وبالفعل أحذر من أننا وقفنا الموقف نفسه من قبل، وأن الأطراف لديها خيار يتعين عليها اتخاذه. هناك قضايا أساسية يجب معالجتها. قد تكون الإجراءات المؤقتة بمثابة ضمانات، لكنها لن توفر حلولاً مستدامة ولا يعقل في غياب الحوار المستدام أن تمهد مثل هذه الإجراءات الطريق لوقف إطلاق نار يعم جميع أنحاء البلاد ولعملية سياسية. يجب أن يُترجم التزام الأطراف بخفض التصعيد والحوار، كما يظهر من التفاهم الذي تم التوصل إليه ليلة أمس والتفاهم الأوسع الذي تم التوصل إليه في ديسمبر الماضي، إلى استعداد للتفاوض المباشر. إن المشاركة في حوار بنوايا حسنة هو الحد الأدنى من متطلبات الوفاء بمسؤولياتهم تجاه الشعب اليمني وهو اختبار حقيقي لجدية نواياهم لاتباع مسار الحل السلمي للنزاع.

سيدي الرئيس، بينما أستمر وزملائي في الأمم المتحدة في جهودنا الحثيثة من أجل إطلاق سراح موظفينا وعمال الإغاثة والعمالين في المجتمع المدني، فإننا مصممون أيضًا على رؤية الإفراج عن الآلاف من المحتجزين على خلفية النزاع ممن انتظروا سنوات ليتم لم شملهم مع ذويهم. لذا، يمثل لقاء الأطراف ومناقشاتهم في سلطنة عمان، تحت رعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بشأن الإفراج عن المحتجزين المرتبطين بالنزاع على أساس مبدأ "الكل مقابل الكل" والذي تم الاتفاق عليه في ستوكهولم عام 2018، علامة إيجابية. فقد حقق الاجتماع تقدمًا كبيرًا، لكن للأسف لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق للإفراج الشامل عن الجميع. ستستمر جهودنا في هذا الصدد. أود أن أشكر سلطنة عمان على استضافة الاجتماع كجزء من دعمها القيم لجهود الوساطة التي أقوم بها.

سيدي الرئيس، كلفني هذا المجلس بدعم استئناف عملية انتقال سياسي سلمي وجامع ومنظم بقيادة يمنية تلبى المطالب والتطلعات المشروعة للشعب اليمني. يطالب اليمنيون بالسلام، ويطالبون بالازدهار الاقتصادي، ويطالبون بالخدمات الأساسية، وبالحكم الرشيد، ويطالبون بالعدالة والمصالحة. لكن، في الآونة الأخيرة، بدلاً من التركيز على إيجاد حل مستدام وعادل لصالح جميع اليمنيين، يجبرني الوضع على التركيز على حلول المدى القصير. فهناك قضايا جديدة تظهر باستمرار مما يتطلب بذل جهود كبيرة لإقناع الأطراف إما بالامتناع عن تنفيذ إجراءات تصعيدية أو بالعودة إلى الوضع السابق لاتخاذ إجراءات تصعيدية.

كما تمت تلاوتها

التحديات التي أوجزتها اليوم توضح بشكل أكبر أن السبيل الوحيد للمضي قدماً في اليمن هو إيجاد حلول مقبولة للطرفين من خلال الحوار والتفاوض. البديل يعني المزيد من التشطي والمزيد من المعاناة. سأظل ومكتبي ملتزمين بمواصلة تقديم المساعدة والتشجيع وتوفير كل فرصة للأطراف لإيجاد حلول من خلال الحوار، كما كنا دائماً. لكن في النهاية، الاختيار للأطراف. بالإضافة إلى تكرار الدعوة الأخيرة للأمين العام للتحلي بأقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق باليمن، أحث الأطراف على العمل بحسن نية مع مكتبي والعمل على نهج طويل الأمد لخفض التصعيد وإعطاء الأولوية لرفاه اليمنيين. سيسمح لنا ذلك بالحفاظ على المساحة اللازمة لمواصلة العمل نحو وقف إطلاق نار شامل على مستوى البلاد واستئناف العملية السياسية كجزء من الالتزامات المتفق عليها سابقاً ليتم تنفيذها من خلال خارطة طريق أممية.

سيدي الرئيس، سأظل أعتد على دعم المجلس الكامل في جميع هذه الجهود. شكراً لكم.